

تنامي أشكال الجريمة بالوسط الحضري ”حسب رؤية نظرية النافذة المكسورة“

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٣/٥/١

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٣/٦/١٥

د. برجم سومية (*)

عرفته المناطق المدنية مما جعل من الشباب المنحرف يعتقد ان المجتمع لا يتوفر على الرقابة اللازمة للحد من مثل هذه السلوكيات والافعال المعادية للعرف الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، المجتمع، اشكال الجريمة، الوسط الحضري، الآفات الاجتماعية .

مقدمة:

تتعدد مصادر الدراسات في مجال الانحراف والجريمة بتعدد مناهجها وادواتها البحثية لغرض استخدامها في البحث العلمي والاجابة على كل اشكالياتها المطروحة فبعض الدراسات تعتمد على اللجوء الى الجهات الرسمية كالمؤسسات العقابية (السجون، مؤسسات إعادة التربية)، والمؤسسات الاجتماعية والإدارية التي تمكن الباحث من الحصول على معلومات عديدة تكون داعمة للبحث العلمي ففي هذا المجال يتطرق الباحثين الى إعطاء تفسيرات كثيرة عن

ملخص:

هدفت الدراسة الى ضرورة تفسير مدى تطور ظاهرة الجريمة بالأوساط الحضرية نتيجة ما شهدته القطاعات المدنية من تحول بارز، مما جعلها تعتبر أكثر الاشكال خطورة على الفرد والمجتمع على حد سواء، نتيجة لما خلفته من فوضى وتغيرات على مختلف العلاقات الاجتماعية وكذلك مختلف مؤسساتها الاجتماعية مما أدى الى حدوث اللامن لدى كافة افراد المجتمع نتيجة ما خلفته من مشكلات عديدة يكون المجتمع في غنى عنها.

لهذا نجد ان نظرية النافذة المكسورة انطلقت من فكرة ان الجريمة لا يمكن ارجاعها الى عوامل اقتصادية واجتماعية بل يجب ارجاعها الى حالات الفوضى والتسيب التي تعيشها المناطق الحضرية لهذا اطلق على هذه النظرية بنظرية تفكك الروابط الاجتماعية نتيجة الإهمال الذي

(*) جامعة باجي مختار عنابة الجزائر.

Sousousemsem3@gmail.com

متخلفاً برزت العقوبات البدائية التي تتميز بالعنف والقسوة، كما ان العقوبات تكون مشددة وقاسية كلما كانت السلطة مركزية اقوى، ومن ذلك ان العقوبات في النظم الدكتاتورية تكون ذات طبيعة انتقامية لدرجة الوحشية، ان تطور النظم القانونية والعلمية التي تواجه الجريمة قد قابله تطور في مستوى الاساليب الاجرامية، فقد دخل العلم والتكنولوجيا والتنظيم المؤسسي الحديث عالم الاجرام واصبحت للجريمة منظمات دولية تمارس عملياتها الاجرامية عبر القارات.

لهذا اوجدت العديد من النظريات التي عنت بدراسة الجريمة في شتى مجالاتها العلمية وفي كل تخصصاتها وهنا سنتطرق للتحديث عن نظرية النافذة المحطمة وهنا اعتمدنا على هذا المثال لإعطاء صورة مفهومة عن كيفية تولد الجريمة في الوسط الحضري، أي ان الجريمة تبدأ من سلوك بسيط يقوم به فرد من الافراد وينتهي بها المطاف الى الوصول الى سلوكيات إجرامية متطورة ومتعددة فالوسط التي تغيب فيه الرقابة المجتمعية تكثرفيه لمثل هذه السلوكيات التي تعتبر من اكثر السلوكيات معادية للمجتمع لأنها تعمل على خلق اللامن وزعزعت كيانه مما يجعل الفرد في خوف وحيرة دائمين من المستقبل المجهول الذي يتربص بهم مثل ما شاهدناه مؤخراً من عمليات اختطاف للأطفال والاعتداء عليهم سواء جنسيا او بقتلهم بغرض استعمالهم بأعمال سحر وغير ذلك من الاقاويل المتداولة عبر وسائل الاعلام المختلفة لهذا وجب دراستها والتمعن بها

مدى انتشار الجريمة واستفحالها وسط المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ففي السنوات الأخيرة شهدت ارتفاع رهيب لها، مما اصبح فعل القتل امر سهلاً وعادياً بالنسبة للأفراد مما استدعى السلطات لدق ناقوس الخطر في ضرورة وضع قوانين رادعة وصارمة لمحاربة هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق المجتمع لان مخلفاتها ترهق كاهل الدولة وجميع هياكلها والمجتمع أيضاً.

فالجريمة والظاهرة الاجرامية اثار اهتمام الانسان منذ القدم خاصة وان الحياة الانسانية على البسيطة ابتدأت بجريمة عندما قام قابيل بقتل اخيه هابيل، وبفعله هذا الذي ندم عليه فيما بعد ندماً شديداً، يكون قد أعلن عن فتح باب الصراع الازلي بين الخير والشر الذي ما زال مستمراً ليوماً هذا وسيستمر لا محالة مادام الانسان موجوداً الى جانب اخيه الانسان.

وهي أيضاً اعتداء على فكرة الحياة الاجتماعية التي تقوم على التضامن بين ابناء المجتمع فضلاً عن انعكاساتها الخطيرة وعلى توازن المصالح والقيم داخل المجتمع بما تمثله من اعتداء على تلك المصالح والقيم، ان أولى ابتكارات البشرية لمواجهة الجريمة بشكل واقعي هو القانون، فقد اولت التشريعات القديمة اهمية قصوى لتحديد الجرائم والعقوبات، وكانت العقوبات في تلك الفترة قوانين بدائية وقاسية جداً، ويذهب عالم الاجتماع اميل دوركايم الى ان دراسة التاريخ تؤكد انه كلما اقترب المجتمع من الحضرة كانت العقوبة اقرب الى الرحمة، وكلما كان المجتمع

المفهوم القانوني للجريمة

نحدد مفهوم الجريمة من هذا المنطلق بأنها كل سلوك أو فعل يرتكب يحرمه القانون ويفرض على مرتكبيه عقوبة جزائية أو تدبير احترازي، بينما يعرفها آخرون بأنها الفعل أو الترك المخالف لنصوص القانون الجزائي المشرع من قبل مؤسسة أفرزها المجتمع أمثال المجالس التشريعية والبرلمانية.

ويتطلب هذا المفهوم نص عقوبة مقرر ومحددة أو غير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذ في حالة الإدانة لمرتكب تلك المخالفات من قبل سلطة شرعية مكلفة بتنفيذ القانون.

ويعرفها آخرون بأنها المخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة وهذا التعريف رغم بساطته فهو الأشمل لتناوله البعد التاريخي والثقافي، فالقوانين والتشريعات المنصوص عليها لم تكن واحدة بين مختلف جماعات المجتمع وترتب على ذلك اختلاف العقوبات أيضا وقد امتازت تلك الأعراف بالمرونة كونها قوانين غير مكتوبة. وتعرف الجريمة أيضا بأنها القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي يرتكب من قبل أفراد يحكم عليها من قبل المحكمة ولا يقتصر الفعل الإجرامي على القيام بالفعل بل أحيانا يشير النص إلى الميل أو النية للقيام بأي عمل قد يقود إلى فعل إجرامي (محمد توفيق، ٢٠٠٧).

للإحاطة بكل معانيها والتدقيق بها لمعرفة كيفية التقليل منها في الوسط الحضري الذي يعتبر من أهم الأوساط الاجتماعية في رقي الفرد وتطوره.

ومن هنا ينبثق التساؤل التالي: فيما تتمثل أشكال الجريمة بالمناطق الحضرية؟

١. تحديد المفاهيم:

١.١ الجريمة:

يكثرت دأول الناس لكلمة جريمة ويطلقونها على أنماط سلوكية عديدة ومتنوعة، ويبقى العامل المشترك بينهما جميعا أنها تصرفات معادية للغير وضارة بالمجتمع. ولابد من الإشارة إلى اختلاف الباحثين والمختصين في تفسير الجريمة، مما أدى إلى عدم التوصل إلى تعريف موحد وشامل يمكن أن تتبناه كل المجتمعات.

يتفق الباحثون بمختلف تخصصاتهم العلمية ومنطلقاتهم الفكرية والإيديولوجية على أن الجريمة ظاهرة خطيرة على المجتمعات غير أنهم يختلفون في تحديد مفهومها بسبب اختلاف تخصصاتهم العلمية وتعدد العلوم التي درست الظاهرة الإجرامية، مما أدى إلى تباين النتائج التي يصل إليها كل من تناول الجريمة لتأثره بالمعارف التي ينتمي إليها تخصصه، الشيء الذي أثربدوره على تباين مفهوم الجريمة.

ولاعتبارات تتعلق بطبيعة الموضوع وأهدافه، نركز في تعريفنا لمفهوم الجريمة على التعريف القانوني والسوسيولوجي (بليور، ٢٠٠٨).

في المجتمع، أوكل فعل يتضمن إعتداء على حق أو مخالفة لواجب، أوكل فعل يتعارض مع الأخلاق». كما يعرفها «محمد إبراهيم زيد» بأنها «كل فعل مخالف للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية لمجتمع معين أو يمثل خطرا على المجتمع، أو يجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه» (بليور ، مرجع سابق)

وهي أيضا ظاهرة اجتماعية صادرة عن حكم تحكمه الجماعة على نوع معين من السلوك المنحرف والإجرامي وتتضمن خرق لكل القواعد والقوانين التي نظمها الجماعة (منصور، ٢٠٠٦).

٢.١. التحضر:

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية التحضر «بأنه مفهوم ديناميكي يشير إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، وتؤثر هذه العملية تأثيرا قويا في التركيب الاقتصادي للسكان، إذ ينخفض عدد السكان الريفيين ويزداد عدد سكان الحضرين».

إذ يتضمن التحضر تغيرات أساسية في تفكير وسلوك الناس وقيمهم الاجتماعية كما يتضمن تغيرات في الاتجاهات نحو العمل ويتطلب تقسيما جديدا للعمل فهو تقسيم يتغير على الدوام. (أحمد زكي، د.ت).

والتحضر هو تحول بنائي من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري، وتغير مستمر في النواحي الوظيفية وبعد التحضر ظاهرة اجتماعية حديثة

المفهوم السوسيولوجي للجريمة

يتفق أغلب علماء الاجتماع على أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع، وليس لها حدود جغرافية، غير أن عملية تحديد معناها سوسيولوجيا ومؤشراتها تعتبر مهمة صعبة، لأن ذلك يرتبط بطبيعة المجتمع ومعايير وقيمه الاجتماعية من جهة، والخلفية الفكرية، والإيديولوجية للباحث من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التعريف السوسيولوجي لمفهوم الجريمة يتصف بالنسبية لصعوبة توحيد المعايير والآداب الاجتماعية، كما أن هذه القيم والمعايير تتباين وتتنوع من زمان ومجتمع إلى آخر.

وفي هذا السياق يمكن القول إن الجريمة هي فعل نسبي غير قابل للتعريف بصورة مطلقة وعامة، وكل محاولة لإعطائه طابعا عاما ومطلقا تؤدي إلى الغموض والتناقض لاستحالة جمع عناصر ثابتة وشاملة للجريمة. ويمكن القول بأن الجريمة هي كل سلوك أو فعل يتعارض مع القيم الاجتماعية والمصالح الفردية والجماعية وهو يتناقض مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية للمجتمع.

وفي نفس الإطار يعرفها كل من «هيربرت وسميت» بأنها «شكل من أشكال السلوك الانحرافي، يهدف إلى فساد النظام الاجتماعي القائم». أما «جاروفا لو» فيرى «بأنها فعل غير اجتماعي، أوكل فعل ترى الاتجاهات أو الآراء السائدة في المجتمع أنه ضار، أوكل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة

أكثر من غيرها بالنسيج الحضري، بحيث نجدها قليلة، وأحياناً حتى معدومة في الريف أو البادية.

أ- وعليه يمكن التركيز على الأنماط الإجرامية الحضرية التالية:

ب- المخدرات، وتشير إلى تعاطي المخدرات أو الاتجار فيها.

ت- السرقة، وبخاصة منها السرقة من المحلات التجارية أو المساحات التجارية الكبرى، أو حملات السرقة المنظمة التي يقوم بها عادة صغار السن، أو الشباب الجانح، أو العصابات الشبائية الجانحة.

ث- السطو على البيوت والمساكن.

ج- السطو على البنوك ومحلات الصرافة والمحلات التي يوجد فيها سيولة نقدية.

ح- التخريب وهي أفعال التخريب للممتلكات الفردية والجماعية، أو العمومية التي يقوم بها الأفراد والجماعات.

خ- سرقة السيارات والمركبات ككل، أو السرقة من المركبات والسيارات، أو سرقة بعض مكونات المركبات.

د- المضاربات بين الشباب أو العصابات الشبائية أو عصابات الشوارع.

ذ- العنف الجماعي والذي يتبع عادة التجمعات الاحتجاجية أو التجمعات الشبائية.

ر- المناوشات بين الشباب والأحداث وحراس المتاجر الكبرى، أو المساحات التجارية أو الأسواق

ارتبط ظهورها بالثورة الصناعية التي تغيرها اجتماعياً بنائياً ووظيفياً عنيفاً.

ينظر معظم علماء الديموغرافيا إلى التحضر على أنه عملية تركيز السكان فنجد على سبيل المثال «تيسدال» يعرف الظاهرة الحضرية «بأنها عملية تركيز السكان وهي ذات جانبين هما: تعدد نقاط التركيز وزيادة حجم التركيز الفردي، وتتضمن ضرورة انتقال أو تحرك السكان من المناطق غير الحضرية إلى المناطق الحضرية، لتصبح المدن مناطق التركيز السكاني» (محمد عاطف، ١٩٩٦).

وهي مختلف التحولات والتغيرات التي تطرأ على المجتمع وتكون عبارة عن إحداث ووقائع مفاجئة تحدث اضطراب في المجتمع وتعزل تحضره وتنميته الاجتماعية.

٢. أنماط الجرائم الحضرية

الأنماط الإجرامية التي تحصل في النسيج الحضري (المدن الحضرية)، في أغلب مناطق العالم مع وجود بعض الأنماط الإجرامية الحضرية المرتبطة بمدن حضرية بعينها، وذلك يعود لاختلاف العوامل الثقافية والاجتماعية بين الشعوب والثقافات. إن أنماط الجرائم الحضرية كثيرة ومتعددة، ومتغيرة على الدوام، ويصعب حرصها، بصورة عامة تستطيع القول إن كل الأنماط الإجرامية المسجلة في بيانات الإحصاء الجنائي موجودة في النسيج الحضري.

إلا إن بعض من الأنماط الإجرامية مرتبطة

تمدن الذي يغذي الشعور بالأمن بين الأفراد الذين يساهمون بدورهم في تحطيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران حيث يشعرون أنهم غير متضامين فيما بينهم، فهم أقل ميلاً للدفاع عن القواعد الاجتماعية.

كما يطلق على نظرية النوافذ المحطمة (المكسورة) بنظرية تفكك الروابط الاجتماعية نتيجة حالة اللامبالاة، والتسبب للذين يميزان بعض المناطق الحضرية بسبب عدم الاهتمام بها مما يجعل بعض الشباب المنحرف يعتقد أن هذه المناطق لا يتوفر فيها الأمن والرقابة الاجتماعية وبالتالي فهي مناسبة لارتكاب الجريمة.

سميت نظرية النوافذ المحطمة (المكسورة) بهذا الاسم وفقاً للتجربة التي قام بها عالم النفس والاجتماع فيليب زيمباردو والتي كانت في عام ١٩٦٩ م، والتي أصبحت فيما بعد من أشهر التجارب في دراسات علم الجريمة بشكل خاص وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام، وقد قام بالتالي:

١. ترك سيارتين بأبواب مفتوحة دون وجود أي أرقام ولوحات معدنية عليهما في منطقتين مختلفتين.

٢. أحد هذه الأحياء فقيرة والأخرى كانت في حي غني.

٣. بدأ المارة في الحي الفقير بسرقة وتخريب السيارة في بضع دقائق وتم تدميرها بالكامل في غضون ثلاثة أيام.

التجارية، وأحيانا حتى المناوشات بين الشباب ورجال الأمن.

ز- النشل وهي إشارة إلى أفعال النشل التي تحصل عادة في الأماكن العامة، أو المساحات التجارية الكبرى، أو محطات القطار، أو المطارات، أو مترو الأنفاق، وكل الأماكن التي يتواجد بها أعداد كبيرة من الجمهور تكون أماكن مفضلة لأفعال النشل.

س- الحرق العمدي وهي أفعال إشعال الحرائق العمدية التي تطل الممتلكات الخاصة والعامة، ومنها على الخصوص حرق المركبات.

ش- الدعارة، والتجارة غير المشروعة في الجنس.

ص- الاعتداءات الفيزيكية (البدنية) أو اللفظية على ممثلي السلطات العامة، أو بعض المؤسسات الاجتماعية، أو الخاصة.

ض- شغب الملاعب والتجمعات الرياضية أو الفنية (أحسن مبارك، ٢٠١٠).

تفسير الجريمة حسب منظور نظرية النافذة المحطمة:

تستند هذه النظرية إلى أن الجريمة تكون نتيجة حتمية للخلل ما بالمجتمع، وأن إهمال أي مشكلة مهما كان حجمها سيؤثر سلباً في مواقف الناس وتصرفاتهم، هذا ما يؤدي إلى تفاقمها والعكس إذا تم معالجة المشكلات الصغيرة سيؤدي إلى توفر بيئة جيدة ذات سلوك إيجابي.

هذا وتعتمد النظرية على مفهومي اللا

وعدم الالتزام بالنظام في المجتمعات البشرية. فإذا حطم أحدهم نافذة زجاجية في الطريق العام، وتُركت من دون تصليح فسيبدأ المارة في الظن بأنه لا أحد يهتم، وبالتالي فلا يوجد أحد يتولى زمام الأمور، ومنه فستبدأ نوافذ أخرى في التحطم على المنوال ذاته، وستبدأ الفوضى تعم البيت المقابل لهذه النافذة ومنه إلى الشارع، ومنه إلى المجتمع كله. لا تقتصر النظرية على النوافذ المحطمة بل تشمل السيارات المهجورة، ومراتع القمامة، والأركان المظلمة من الشوارع والطرق. ففي مدينة مثل نيويورك، تمثلت هذه النافذة المحطمة في الرسومات على المباني ووسائل المواصلات العامة (جرافيتي)، والتعرض للمارة في الشوارع، والسرقات والنشل والاعتصاب والقتل...

فمختصر القول هنا فالجرائم عدوى تصيب المجتمع وتنتقل بين أفرادها، ومثل ما هو قائل أن الطاعون يأتي عن طريق جسيم لا يرى بالعين المجردة، فإن النظرية ترى أن ميكروب الفوضى يأتي من مستنصر الشر والفوضى.

إن تفاقم الفوضى في المدن الكبرى الأمريكية يفسر تزايد الفردانية واللامبالاة وعدم التسامح مع الجرائم، فالانحرافات البسيطة والسلوكيات غير المدنية والتصرفات غير الاجتماعية هي التي تغذي الإحساس بعدم الأمن وتسبب في حدوث الجرائم الأكثر خطورة بالمجتمع، ومن هذا المبدأ فإن الضجيج الذي يحدث بين الجيران سببه اللاتمدن المنتشر في هذه الأحياء بالإضافة إلى

٤. في الحي الغني تطلب الأمر أمراً طويلاً لبدء تدمير السيارة الأمر الذي دفع فيليب إلى التدخل بكسر أحد نوافذ السيارة، ثم بعد ذلك توالى أمور تخريب السيارة بالكامل في بضعة أيام.

فمن خلال هذه التجربة تبين أن النافذة المكسورة أرسلت رسالة وهي أن لا أحد يهتم وعلى الأرجح وأنه لا توجد عواقب لإتلاف ما تم كسره أصلاً». (طارق، ٢٠٢٣)

فهذا دليل على عدم الاهتمام بالمحيط والتراخي في الاعتناء بالأمكان الحضري عند الضرورة وهذا هو ما مهد للجريمة، وفي نفس الوقت فإن الفوضى تولد الإحساس بالاختلال في الأمن وتكبح الضوابط الاجتماعية للأحياء. كما أن الفوضى والاختلال في الأمن يشجعان الأفراد على الانطواء في حياتهم الخاصة، مما ينتج عنه هجران لهذه الأحياء من طرف ساكنيها، وكلها تعد منبعاً لتفريغ الجريمة. (الطاهر، ٢٠١٦)

فهذه النظرية تبدو بسيطة، والتي تم تطويرها على المستوى الجنائي من قبل ويلسون وكيلينج في عام ١٩٨٢ من نتائج تجربة فيليب زيمباردو، لها آثار عميقة وهو مفهوم ما يحيط بنا والذي يفسر سلوكنا تجاهه. فكرة أن شيئاً ما له قيمة قليلة أو يتم التخلي عنها يسهل الجريمة، فضلاً عن حقيقة أنه تم تنفيذ التحيزات الواضحة التي لم يتم اتخاذ أي إجراء لها، وهو أمر يجب أخذه بعين الاعتبار على المستوى المؤسسي عندما يتعلق الأمر بمنع بعض السلوكيات.

يرى المنظران أن الجريمة هي نتاج الفوضى

فترة زمنية طويلة، لكي تظهر أثارها على الحياة الاجتماعية ونمط الحياة في المدينة، لأنها سيرة من اكتساب القيم الاجتماعية ونمط حياة خاص بالمدينة فقط. حيث يمكن ظهور عدة مؤشرات سواء على مستوى سلوك الأفراد وممارساتهم. أو على مستوى العلاقات والروابط الاجتماعية التي تميز سكان المدينة. فالتمدن يحتاج إلى مدينة قادرة على خلق هذا الأسلوب في العيش من خلال الهوية الاجتماعية والثقافية التي تتميز بها. إن الإقامة لمدة خمسين سنة في المدينة بكل ما تعانيه من فوضى وفقدان الهوية الاجتماعية والثقافية، زيادة على ذلك في مجتمع تعطلت مؤسساته الاجتماعية المنتجة للهوية، نعتقد أنها أسباب غير كافية لجعل القادمين الجدد يتخلون عن قيمهم، وأن يكتسبوا نمط معيشة الفرد المدني والكثير من الباحثين أشاروا إلى أن القادمين الجدد إلى المدينة ينتقلون إليها حاملين معهم أنظمتهم القيمية والمعارف وأشكالهم التضامنية، والنتيجة هي أن المدينة ليست من يدمج القادمين إليها. ولكن القادمين الجدد هم من يعطوا للمدينة صورة تتوافق مع قيمهم وذهنياً. ويمكن ملاحظة وجود قيم ريفية في المدينة متخذة أشكالاً عديدة: كترية الحيوانات في التجمعات السكانية وتجفيف الملابس على الشرفات، وتحويل المجالات العامة المحاذية للمسكن إلى حدائق شخصية، وأنماط اللباس التقليدي (القشابية). حيث خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة وخلق عدم تجانس في المنظومة القيمية والمعارف الحضرية

تفشي السب والشتم لدى الشباب والصراع فيما بينهم بالإضافة إلى وجود تراكم للقمامات عند مدخل العمارات، فهذا كله يدل على أن الثقافة الخاصة بهذه الفئة من الشباب كانت ضمن تربيتهم الأصلية في البيئة التي كانوا يقطنون بها لأنها أفعال تدل على عدم الرضى بكل ما هو دخیل عن ثقافتهم الأصلية التي تربوا عليها وهنا يصطدمون بالواقع المدني الذي يحث على ضرورة الالتزام بكل القواعد والقوانين التي تضعها الحياة المدنية للأفراد.

حيث يشير هذا الموقف إلى أن الأفراد يتأثرون بما يحيط بهم بالمجتمع لأنه يتضمن العديد من الأشياء التي يستخدمونها لتحقيق أهدافهم كما أنه يتضمن العادات والتقاليد والتنظيم الاجتماعي الموجود، وما يمارسه المجتمع من ضبط للسلوك.

وتظهر المشاكل عندما يكون هناك عائق لظروف الفرد التي تمنعه من تحقيق أهدافه، فالموقف عادة يطرح بدائل لحل هذه المشاكل، وعلى الفرد أن يختار من بينها ما يتناسب مع أهدافه، كما أن هنالك تفاوتاً في إتاحة الفرص بصورة متساوية وعادلة بين جميع أفراد المجتمع، مما يدفع البعض منهم إلى انتهاز وسائل منحرفة لتحقيق أهدافهم طالما أنها مشروعة غير متاحة لهم (عدلي، محمود السمرى؛، ٢٠٠٩).

إن عملية التمدن ليست كعملية التحضر، فإذا كانت عملية التحضر تعتمد على مؤشرات مادية وعمرانية فإن التمدن عملية تحتاج إلى

لا توضع في مجال فارغ بل تجد نفسها أمام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي، نظرا للدور الذي تلعبه كحافز لمسارات التحرر السياسي ثم استرجاع الهوية الوطنية. ويبدو جليا أن نظامي القيم التقليدية والعصرية يوجدان في أزمة كل واحد منهما بسبب منطقه الخاص. وهذا ما نشهده في السنوات الأخيرة من خلال تغيير النظام الاقتصادي للبلدان من اشتراكي بكل ما يحمله هذا النظام من قيم التعاون، إلى نظام اقتصاد السوق والذي تغيرت معه الكثير من الذهنيات والعقليات السائدة في المجتمع. مما أثر على سلوك الفرد داخل مجتمعه حيث تتمثل القيم العصرية في القيم الحديثة القادمة من الغرب، كظهور النزعة الفردانية من خلال البحث عن الاستقلالية بالمنزل بعد الزواج، وتغير نمط العلاقات الاجتماعية، وظهور أشكال جديدة من الزواج القائم على الارتباط قبل القران والذي ينتشر خاصة بين الشباب نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية ضاغطة.

ان هذه الفوضى لا تتسبب في تزايد الشعور باللامن بل أيضا تقوي الاعتقاد عند المجرمين ان هذه المنطقة لا يوجد فيها ضوابط اجتماعية، وحسب سياستيان روشي ان الإحساس بعدم الامن يتسبب في تدهور علاقات الجريمة وحسبه فان الافراد غير المتضامنين في حياتهم الاجتماعية هم اقل اهتماما بالأحياء التي يعيشون فيها وبالتالي هذا الوضع يقلل من فعالية القواعد غير الرسمية مما يسهل ارتكاب الجرائم فيها.

وأعاق كل عمليات الاندماج الحضري . وأدى كذلك إلى تشكل المدينة في شكل متقطع في مجالها بسبب تضافر العوامل الأخرى (التهميش، البطالة، الفقر، الإقصاء الاجتماعي...) أمام هذا الواقع أصبح تحديد مفهوم المدنية امر صعبا، في ظل اعتماد سكان المدينة على مرجعيات وخلفيات متناقضة ومتعددة في شرعية ممارساتهم القانونية وغير القانونية، وفي نيل حقهم من العيش في المدينة، إن استمرارية القيم الريفية عند سكان المدينة هي عدم القدرة على التأثير بشكل ايجابي في القادمين الجدد إليها، وذلك لإدماجهم اجتماعيا وثقافيا، بشكل يحمها من التأثير السلبي علمها وعلى القادمين إليها. أما الآن لم يبقى التمييز مقتصرًا بين المدنيين القدامى والوافدين الجدد وإنما انتقل التمييز القيمي بين طبقات المجتمع البرجوازية التي تسكن الأحياء الراقية وتحمل قيما عصرية، والطبقة الفقيرة التي تسكن الأحياء الشعبية القصديرية الحاملة للقيم التقليدية. لقد شكلت القيم إحدى الاهتمامات الأساسية التي تناولها الباحثين للبناء الحضري والتنمية الحضرية، التي عولجت في ضوء متغيرات نسق القرابة، والمتغيرات الديموغرافية والثقافية، الترفيه، والسلطة وبناء قوة العلاقات الاجتماعية، وحدة الجيرة...، لقد كانت التنمية لزمن طويل تفهم على أنها مساندر وفرض القيم الآتية من مجتمعات، ويعتقد أنها أكثر مردودا ما يجعل منها قدوة. والواقع انه لا يمكن للمجتمع المتلقي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل إذ أنها

للمصابين بالأمراض العقلية وعدم وضعهم في المصححات الاستشفائية حيث يشير كيلينج وويلسون أن ٣/٤ من الافراد يجتنبون المرور امام شوارع يوجد بها شباب منحرفين ، أي ان هناك خوف شديد ينتاب الافراد من وقوعهم ضحايا للشباب المنحرف وحسب العالمين فان الجرائم الخطيرة تثير انتباه الاخرين اكثر من الفوضى الاجتماعية (الطاهر، سواكري، د.ت).

ان نظرية النوافذ المحطمة تؤكد على أهمية العلاقات الاجتماعية الجوارية، كما انها تفوض للشرطة دور رئيسي يتمثل في تعزيز الآليات غير الرسمية داخل المجتمع، مع العلم انه لا يمكن لها ضمان الحرس الاجتماعي الا عن طريق استخدام الوسائل الاستثنائية. حيث يكمن دور الشرطة في مكافحة سلوكيات اللاتمدن دون اهمال دور المجتمع المدني حيث يتصرف المواطنون تلقائيا مما يقلل في الحد من الجريمة بالمناطق الحضرية.

خاتمة:

وفي الأخير نقول ان هذه النظرية عملت كغيرها من النظريات على وضع بعض التوضيحات الهامة في محاولة فهم المجتمع لتفادي السلوكيات الاجرامية المعادية للمجتمع حيث حاولت تفسير الجريمة المرتكبة بالمناطق الحضرية والتي سادتها الفوضى ومن بين اهم الجرائم التي حاولت التركيز عليها هي جرائم الاعتداء والسرقة والقتل والادمان والمخدرات ... باعتبارهم اخطر أنواع الجرائم الممارسة بالمجتمع لأنها تعمل على زعزعة كيانه واختلال توازنه مما يجعل الافراد في دوامة دائمة

وترتبط نظرية النوافذ المحطمة ارتباطا وثيقا بمفهوم اللاتمدن حيث يعيد جون كوكلين من الأوائل الذين استعملوا هذا المفهوم حيث أشار الى تأثير سلوكيات اللاتمدن على الحياة الاجتماعية والشعور بالأمن انطلاقا من بعض الأبحاث التي قام بها في بعض المدن الامريكية. ان الفوضى وسلوكيات اللاتمدن لها تأثير بالغ على وقوع الجريمة وحسب ما جاء في هذه النظرية ان عدم اصلاح زجاج نوافذ العمارة المحطمة يؤدي حتما الى تكسير باقي النوافذ ومن هنا تكون بداية الفوضى وتتم خلالها انتشار الجرائم والاعتداءات الجنسية والسرقات وغيرها وهذا ما يدل على ان المنطقة لا تحتوي على أي امن من طرف السلطات القانونية العليا كوجود مراكز شرطة او الدرك.

ومن هنا نرى ان هذه السلوكيات لا تلحق الأذى بالسلامة الجسدية للأفراد بل تتعدى الى المساس بالقواعد الأساسية للحياة الاجتماعية داخل الاحياء، كما تحدث القطيعة في آليات الاتصال وتحبط من درجة الطمأنينة في النظام العام من خلال تفشي الفواحش والمصطلحات النابية السلبية والضجيج وغيرها كما يحمل في طياته سوء تربية الافراد نتيجة تصرفاتهم اللاواعية فيما بينهم.

ولتوضيح تأثير الفوضى على تفشي الجريمة ترى نظرية النوافذ المحطمة (المكسرة) أن تفاقم الفوضى في المدن الكبرى يفسر بتزايد الفردانية وعدم التسامح بين الافراد وعدم تجريم حالات السكر وعدم توفير الرعاية الصحية والاجتماعية

- محمد عاطف، غ. (١٩٩٦). قاموس علم الاجتماع. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية الاسكندرية.
- منصور، ر. (٢٠٠٦). علم الاجرام والسياسة الجنائية. الجزائر، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

واعتقادهم بان الحياة المدنية ليست آمنة للعيش فيها والاحتكاك بها لان متطلباتها كبيرة مغايرة لما هو متعارف عليه في الحياة التقليدية التي تعتمد على الزراعة والحياة البسيطة فالحياة المدنية معقدة تحمل في طياتها الكثير من التساؤلات التي لازالت محيرة للعلماء بوقتنا الحالي خاصة وان الانسان اصبح يعتمد على التطور العلمي والتكنولوجي في تسهيل حياته اليومية.

قائمة المراجع

- أحسن مبارك، ط. (٢٠١٠). الجريمة في الوسط الحضري. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- أحمد زكي، ب. (د.ت). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت، لبنان.
- الطاهر، س. (٢٠١٦). اسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والانحراف. حوليات جامعة الجزائر ١، ٢٩ (٢)، ١٩٢.
- الطاهر، سواكري، (د.ت). اسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والانحراف - بتصرف. حوليات جامعة الجزائر ١، ٢٩ (٢)، ١٩٠ - ٢٠٠.
- بلعير، ا. (s.d). مرجع سابق. ١٢٠، ١١٩.
- بلعير، ا. (٢٠٠٨). رؤية سوسيولوجية لظاهرة الجريمة. مجلة العلوم الانسانية، أ (٣٠)، ١١٨.
- طارق، ا. (٢٠٢٣، ١٦٥). نظرية النوافذ المكسرة. Récupéré sur <https://drasah.com/Description.aspx?id=٧٨٠٣>
- عدلي، محمود السمري، (٢٠٠٩). علم الاجتماع/ع الجنائي - بتصرف. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمد توفيق، م. (٢٠٠٧). أهمية ودور الامن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسكينية. مذكرة ماجستير، ٢٨. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

The Growth of Crime Patterns in Urban Areas: A Study from the Perspective of the Broken Windows Theory.

Dr. Barjam Soumia

Abstracts:

The study aimed at explaining the extent of the development of the phenomenon of crime in urban areas as a result of the remarkable transformation witnessed by the civil sectors, which made it considered the most dangerous forms for both the individual and society, as a result of the chaos and changes on various social relations as well as its various social institutions, which led to the occurrence of insecurity among all members of society as a result of the many problems that society is indispensable.

For this reason, we find that the broken window theory was based on the idea that crime cannot be attributed to economic and social factors, but must be attributed to the chaos and idleness experienced by urban areas, so this theory was called the theory of the disintegration of social ties as a result of the neglect experienced by urban areas, which made the deviant youth believe that society does not have the necessary control to limit such behaviors and anti-social actions.

Keywords: crime, society, forms of crime, urban environment, social pests .